الخـــــــاتمة

إن حماية الأرشيفيات تعدا الأن مطلبًا على جانب كبير من الأهمية، ولكنها غالبًا ما تكون نشاطًا من أنشطة العمل الأرشيفي المهملة، وإلى وقت قريب لم يوجه الأرشيفيون بشكل عام قدراً من إمكانياتهم المادية، أو الوقت اللازم لصيانة وحماية المواد الوثائقية.

والواقع أن غياب برامج حفظ وحماية دقيقة ومفصلة يعني ببساطة أنه لن تتوفر لنا الثقة الكاملة في إمكانية الحفاظ على وثائقنا. وفي مصر يهدد الخطر البالغ ثرواتنا وتراثنا من الوثائق القديمة والحديثة، فالتسجيلات التي سجلت عليها معالم ثقافتنا وانجازاتنا آخذة في التدهور، وأصاب الضرر غالبيتها؛ بسبب سوء التداول، ورداءة نوعية الوسيط أو مادة التسجيل، وسوء التخزين. وما لم نسرع بمواجهة هذه الأضرار فستتحول نسبة كبيرة من وثائقنا الصوتية على المدى القريب إلى تراب.

ومن الملاحظات العامة التي رصدها مؤلف الكتاب عن واقع ارشيفاتنا الصوتية في مصر، من خلال بعض الزيارات لهذه الأرشيفات، والاحتكاك بالعاملين بها، ما يلي:ـ

١. ليس هناك إمكانات أو موارد مادية وأدوات ومعدات تحقق متطلبات الصيانة اللازمة للمواد الصوتية.
٢. ليس هناك أشخاص مدربون على أعمال الصيانة وإدارتها بالشكل الكافي.
٣. لم يطور الأرشيفيون حتى الآن طرقًا وأساليبًا مقبولة لمواجهة تحديات الصيانة، وعلى سبيل المثال قد يتعرفون على بعض المواد التي تتطلب الصيانة حالما تصل الوثائق إليهم لحفظها، أو أثناء معالجتهم لها، أو حينما تُستخدم أثناء البحث، حيث لم يتم تحديد مواقع المجموعات التي في حاجة إلى صيانة.
٤. الافتقار إلى أماكن التخزين الملائمة للتوسع في استيعاب مجموعات إضافية، فضلاً عن غياب الضوابط البيئية، وظروف الحفظ الملائمة لحماية المواد.
٥. نقص في البرامج والخطط التي تحقق صيانة مثالية.
٦. وبشكل خاص على مستوى المواد الصوتية فربما ينتهي بها الأمر إلى المشاركة في اقتسام أماكن التخزين في ظل ما يستحدث من اتجاهات نحو ضغط الإنفاق لقلة الموارد المالية، وقطعًا هذا الأمر له عواقبه؛ لأن طبيعة هذه المواد ومكوناتها المادية تتطلب ظروفًا مكانية وبيئية خاصة تختلف عن الظروف المطلوبة للمواد الخطية والمدونة. وفضلًا عن

ذلك فإن معظم أمناء الأرشيف لا يعرفون إلا النذر اليسير عن خواص الثبات وطول عمر أي شكل من الأشكال أو الوسائط المعاصرة في مجال تسجيل الأصوات. كما أن الوسائل والوسائط الأقدم التي استُخدمت في الماضي ليس لها صفة الثبات والاستمرارية على نحو يمكن إثباته أو إقامة الدليل عليه.

٧. في كل يوم تواجه هذه الوثائق في أماكنها مزيد من التدمير وأخطار الاستهلاك؛ إما بسبب المواد الداخلة في تركيبها، أو بسبب إمكانات التكنولوجيا التي جعلت من السهل مسح الوسيط وإعادة استخدامه مرة أخرى.

٨. ثبت فعليا غياب دور لجنة المواد السمعية والبصرية بالأرشيف القومي المصري(دار الوثائق القومية) تجاه هذه النوعية من الوثائق من تجميعها وحفظها داخل الأرشيف (وخاصة الأصول)، ولاسيما أن القانون المصري رقم٨٢ لسنة٢٠٠٢ للملكية الفكرية (مادة ١٧١ فقرة ٨) قد أعطى الحق لدار الوثائق القومية الحصول على اصول هذه المواد أونسخ منها للحفظ الدائم ولأغراض البحث التاريخي، وإلى الأن لاتملك الدار شيئ يذكر من هذه المواد.

٩. تعدد أنواع الوثائق في المجال الصوتي وتضارب وتداخل المفاهيم حولها أدى إلى اختلاف معايير التعامل مع هذه النوعيات من الوثائق إعداداً وإنتاجاً وحفظاً وتنظيماً.

١٠. يوجد الكثير من الجهات الحكومية وغير الحكومية والتي تمتلك أعدادا كثيرة من هذه الوثائق، كما تخلو هذه الجهات من المعايير والقواعد الأرشيفية الضابطة للتعامل مع هذه النوعية، مما يعرض كم كبير من هذه الوثائق للتلف والدمار.

١١. الوسائط الصوتية الجديدة (الرقمية والمليزرة) على الرغم من أنها ذات جودة عالية في وضوح الصوت ودقة في التسجيل؛ إلا أنها سريعة التلف وأقل تحملا للحفظ الدائم عن الأنواع الأخرى التناظرية.

١٢. تعرض هذه النوعيات (وخاصة الرسمية) لمشكلات قانونية لم تحسم بعد، من هذه المشكلات مشكلات الخصوصية، والملكية، والأمن، وحق الإتاحة.

١٠ـ كثير من هذه الوثائق الصوتية غير مشمول بمعيار القيمة التي تفرض ضمها إلى الأرشيف وخاصة من المواد الإعلامية والمواد الناشئة لأغراض تعليمية.

١١ـ قلة الأدبيات العربية (تأليفا وترجمة) عن أرشفة المواد الصوتية.

ومن ثم يطرح هذا الكتاب بعض من التوصيات التالية، ويضعها أمام المختصين والمعنيين من المسئولين والأرشيفيين، لعلها تكون حلولا للتغلب على كثير من المشكلات :ـ

١ . ضرورة تفعيل التشريع الأرشيفي المصري وتطويره بما يتمشى مع المواد الوثائقية الجديدة التي ألقت بها تكنولوجية المعلومات داخل كثير من الجهات والمؤسسات، مع ضرورة الإدراك والوعي الكامل بقوانين وحقوق هذه المواد من ملكية، خصوصية، وغيرها.

٢ . يفضل أن تتبنى دار الوثائق القومية برنامجا لضم الوثائق الصوتية على مستوى الدولة من خلال تفعيل لجنة التسجيلات الصوتية التابعة لها، وحصر جميع هذه المواد المتوفرة لدى الجهات المختلفة (عامة-خاصة).

٣ . أن يمتد دور دار الوثائق القومية بمتابعة هذه النوعية من الوثائق أثناء تواجدها لدى جهاتها، مع تقديم النصح والإرشاد والمعايير الخاصة بتنظيم وحفظ هذه المواد؛ ضمانًا لوصولها إلى الدار فيما بعد في حالة تؤهلها للحفظ الدائم.

٤ . يجب إشاعة المعرفة الصوتية وإدخالها في برامج المراحل الدراسية (قبل الجامعي) المختلفة؛ لتنمية الوعي بها مبكراً.

٥ . يجب إشاعة المعرفة الصوتية داخل دار الوثائق القومية ولدى امناء الأرشيفات؛ والتدريب، وتنمية مهارات التعامل مع هذه الوثائق.

٦ . يجب أن تشتمل الأقسام الأكاديمية والعلمية المتخصصة في مجال الأرشيف على مقررات تهتم بالوثائق غير التقليدية معالجةً وتنظيمًا وحفظًا وصيانةً، مع توفير برامج تدريبية وميدانية لإمكانية ثقل الخبرات والمهارات المطلوبة.

٧ . زيادة أوجه التعاون وتبادل الخبرات بين المراكز العلمية والمهنية المهتمة بالمجال الصوتي والتراث الشفوي المنطوق محليًّا ودوليًّا، ومنها على سبيل المثال: هيئة اليونسكو، الرابطة الدولية للتسجيلات الصوتية، جمعيات التاريخ الشفوي، مراكز توثيق التراث الشعبي المنطوق، اتحادات الإذاعة والتليفزيون.

٨ . من الممكن أن يتبنى الأرشيف القومي المصري مشروع انشاء وحدة أو مركز ترميم وصيانة للمواد الوثائقية غير التقليدية، تشترك في استخدامه (بأسلوب أو بآخر) باقي المؤسسات، لأن مثل هذا المركز من غير الممكن تواجده في أكثر من مكان؛ نظراً لارتفاع تكاليفه، وذلك من أجل الاسراع في معالجة المواد التي تعرضت أو سوف تتعرض للضرر ضمانا لحفظها الدائم.